PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة

وفد الجمهورية اليمنية

المشارك في مناقشة التقرير الوطني السادس حول
تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة

تلقيها

حورية مشهور
نائبة رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة

برجاء المراجعة عند الالقاء

2008/7/1

السيدة المحترمة رئيسة لجنة الاتفاقية

السيدات والسادة المحترمون أعضاء اللجنة

الحاضرون جميعاً

باسمي شخصياً وباسم وفد بلادي المشارك في هذه الدورة لمناقشة تقارير الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة نتقدم إليكم بالشكر والتقدير العالي لإعطائنا الفرصة لتقديم التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ الاتفاقية التي كانت اليمن من الدول الأوائل في توقيعها والمصادقة عليها وبذل جهوداً لإنفاذ أحكامها غير متحفظة إلا على مادة واحدة لا تخل بجوهر الاتفاقية ولا ببنودها الأساسية.

وكنا قد قدمنا التقريرين الرابع والخامس في أغسطس من عام 2002م ومن ذلك الحين طرأت العديد من التطورات في حياة المرأة اليمنية نسلط الضوء على أهمها :

- على صعيد التدابير التشريعية فقد تم في عام 2003 إقرار مجموعة من النصوص القانونية في قوانين مختلفة لتتواءم مع المادة 2 من الاتفاقية في قوانين العمل والأحوال الشخصية والجنسية والسجل المدني وقانون تنظيم السجون. وفي مارس المنصرم من هذا العام ، وبعد تقديم هذا التقرير تم أيضاً إقرار 4 نصوص قانونية في قانون الخدمة المدنية وقانون التأمينات والمعاشات لصالح إزالة التمييز ضد المرأة. هذه النصوص تكفل حقوقاً متساوية للمرأة مع الرجل في سن التقاعد وفي التأمين بعد التقاعد كما تم زيادة فترة إجازة الأمومة إلى 70 يوماً. وفي أواخر الأسبوع المنصرم وافقت اللجنة المختصة في

مجلس النواب على نص قانوني في قانون السلك الدبلوماسي يقضي بامكانية تعيين الزوجين في بعثة دبلوماسية واحدة ، ويثبت هذا التعديل حق المرأة في التمتع بنفس المزايا التي يتمتع بها الرجل.

- وما زال عمل لجنة الخبراء الوطنيين القانونيين منعقداً لدراسة وتحليل نصوص المواد القانونية في المنظومة التشريعية وتقديم مقترحات التعديل اللازمة لها لضمان حقوقاً كاملة للمرأة كما نصت عليها الاتفاقية.
- ونص الهدف الأول في إستراتيجية تنمية المرأة 2003- 2005 صراحة على دعم تنفيذ التزامات بلادنا بالاتفاقية وبمنهاج عمل بيجين وكذا نصت الإستراتيجية التي تم تحديثها على ضوء أهداف التنمية الألفية للأعوام 2006- 2015م.
- وإلى جانب هذه الإستراتيجية هناك الاستراتيجيات القطاعية كالإستراتيجية الوطنية للمرأة العاملة ، إستراتيجية النوع الاجتماعي في التنمية الزراعية والأمن الغذائي وإستراتيجية تنمية المرأة صحياً.
- وبروز مكون النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات العامة للقطاع الصحي ولقطاع التعليم والسياسات السكانية. وقد تم ترجمة هذه السياسات العامة في الخطة الوطنية العامة للتنمية والتخفيف من الفقر2006- 2010م وبصورة غير مسبوقة تضمنت مكونات لم تكن قبلاً في وارد اهتمام صناع القرار مثل تحسين المشاركة السياسية للمرأة ومكافحة العنف ضدها وهي مسائل لا تعترف بها ولا تتعاطى معها كثير من دول الإقليم . وتجسيدها في الخطة التنموية العامة يؤكد اعتراف الحكومة بوجود المشكلة والرغبة الصادقة والالتزام بمعالجتها.

- و لم تكتف اللجنة الوطنية للمرأة بوضع السياسات بل تسعى لمراقبة وتقييم تنفيذ هذه السياسات من أجل إدماج النوع الإجتماعي Gender Mainstreaming حيث انشأت إدارة عامة للمراقبة والتقييم M&E وأناطت بمديرات إدارات المرأة في كل القطاعات التأكد من أن هذه السياسات تترجم في الخطط التنفيذية والقطاعية لتلك الجهات . كما إننا نوجه مزيد من الجهود للدعوة لموازنات مستجيبة للنوع الاجتماعي Gender Responsive Budget وبهذا الصدد فقد أنشأت وزارة المالية إدارة عامة للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي ، وقام خبراء وطنيون بتطوير دليل تدريبي للموازنات المستجيبة لنوع الاجتماعي ويتم تطبيقه في المعهد المالي حيث تنفذ حالياً الدورة الأولى لتدريب مدربين بالتعاون مع منظمة أوكسفم بريطانيا Oxfam-GB و مؤسسة التعاون الفني الألمانيgtz .
- وفي خطوة غير مسبوقة في دول الإقليم فإن اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ILOوصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA نفذت تدقيق على النوع الاجتماعي Gender Auditing في ستة قطاعات رئيسة حكومية لمعرفة مستوى إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج تلك القطاعات.
- وفيما يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة فإنها قد غدت كما أسلفنا سياسة حكومية مجسدة في الخطة الوطنية العامة ، وتميزت بهذا الصدد الشبكة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ، إلا أن هذه السياسات لا تلق دعماً كبيراً من مؤسسة الدعم الفني والتمويل اللازم عدا جهود منظمة أوكسفام ومؤخراً شارك صندوق الأمم المتحدة بمشروع قصير المدى لمدة عام نأمل أن يتسع وأن

يمتد مداه إلى سنوات قادمة بجهود أكبر لمكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

- وفي مجال تحسين مشاركة النساء في الحياة العامة وخاصة في مواقع صنع القرار بتطبيق تمييز ايجابي مؤقت لغرض تضييق الفجوة بين الرجال والنساء في هذا المجال فقد تبنت إستراتيجية تنمية المرأة تطبيق نظام الحصص (الكوتا) والتي أصبحت محل ترحيب وإجماع الحركة النسائية الناشئة في اليمن ومناصري حقوق الإنسان ونسعى لتجسيدها في قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية لتكون ملزمة لكل أطراف الحياة السياسية بغض النظر عن ترحيبهم أو عدم ترحيبهم بهذه الآلية التي لاشك ستؤدي إلى تحسن في مستوى مشاركة النساء في الشئون العامة وفي أعلى المستويات التنظيمية والإدارية. يعزز هذا الاتجاه في التغيير تضمين البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في سبتمبر 2006 الإلتزام بالتمكين الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للمرأة ، وكذلك طرح هذه المسألة في إطار مبادرته السياسية للإصلاح السياسي والوطني مطلع هذا العام ، بتحديد حصة للنساء في مجلس النواب بواقع 15٪ ، وقد رحبت القيادات النسوية بهذا الالتزام من القيادة السياسية ، مع الاستمرار بالمطالبة بضرورة تعميم هذه النسبة في كل هيئات الدولة المنتخبة وغير المنتخبة ، وعلى أن تظل نسبة 30٪ مطلباً استراتيجياً يتم الوصول إليه في المدى المتوسط أو الطويل.

- وجدير بالذكر الإشارة إلى التحسن الملموس الذي طرأ بهذا الصدد حيث ازداد عدد الوزيرات إلى اثنتين و 19 امرأة في مواقع القيادة في السلك

الدبلوماسي مابين سفير ومستشار ووزير مفوض وسكرتير أول و7 وكيلات ووكيلات مساعدات في الجهاز الحكومي و 23 مديرات عموم فاعلات في الجهاز الإداري و32 قاضية واحدة منهن عضوه في المحكمة العليا و4 رئيسات محاكم أحداث و3 وكيلات نيابة. ويفتح المعهد العالي للقضاء أمام الفتيات لاشك سيزداد أعدادهن في سلك القضاء.

- وفي ظل الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان تتزايد أعداد منظمات المجتمع المدني وتتحسن وتتطور قدراته على العمل شراكة مع الحكومة لتنفيذ البرامج التنموية ومن بين أكثر من 5000 منظمة هناك عدد يصل إلى 200 منظمات تعنى بقضايا المرأة والأسرة والطفولة 57 منها تنضوي في عضوية اللجنة الوطنية للمرأة. وقد سعت بعضها بدعم من منظمات دولية إلى تأسيس الشبكات كالشبكة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة وشبكة مكافحة الفقر. ويسعدنا كثيراً اليوم وجود ممثلات لمنظمات المجتمع المدني جعلت من مسألة تنمية المرأة والدفاع عن حقوقها الإنسانية أولوية قصوى في أجندة عملها ، ومع ذلك فإننا نتوقع منها الكثير حتى يتم وبصورة فاعلة ترجمة سياسات تنمية المرأة لصالح تحسن وتطور وتغيير نوعي تلمس أثاره كل نساء اليمن في الريف قبل الحضر، وكما أن الحكومة اليمنية ملتزمة بدعم المجتمع المدني ، فإننا ندعو الهيئات الدولية وفي مقدمتها وكالات الأمم المتحدة لزيادة دعمها لهذه المنظمات وخاصة في مجال تعزيز وبناء قدراتها البشرية والمؤسسية لتستطيع أن تساهم مساهمة أكبر في تحسين أوضاع النساء ولا نستثني طبعاً الدعم للآلية الحكومية المعنية بتنمية المرأة ، والسعي

نحو تطوير آليات تعاون وتنسيق بينها لتذلل الكثير من التحديات التي ما زالت تمثل عقبات حقيقية أمام تغييرات واسعة وجذرية في مجال تمكين المرأة .

- وفي ما يتعلق بالمادة (9) من الاتفاقية فقد تم تحقيق انجاز بتعديل قانوني في عام 2003م بإضافة مادة نصت على معاملة أبناء اليمنية من زوج أجنبي معاملة اليمنيين وذلك لمن انقطعت صلة الزوجية بالوفاة أو الطلاق أو الهجر. والتعديل الحالي يؤكد على ضرورة منح أبناء اليمنية من زوج أجنبي الجنسية في حالة قيام واستمرار الحياة الزوجية . كما تم المطالبة بتعديل قانوني لزيادة مدة إقامة الزوج الأجنبي من 2 إلى خمس سنوات قابلة للتجديد.

- وفي مجال التعليم فقد التزمت اليمن بتحقيق تعليم للجميع بحلول عام 2015م ولهذا الغرض فإن جهودا وطنية تساندها جهود دولية تبذل لتضييق الفجوة بين البنات والأولاد وبنفس الوقت زيادة معدلات التحاق كليهما وبذلك فقد ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي للذكور 89.15٪ وللإناث 64.16 ٪. كما انخفضت الأمية بين الإناث لتصل إلى (62.1). وارتفعت قليلاً نسبة البنات الملتحقات بالتعليم الجامعي والمعاهد الفنية والمهنية التخصصية .

- وفي مجال العمل وبالرغم من التوجه للحد من التضخم الوظيفي في القطاع الحكومي إلا أن الالتزام يظل قائماً بزيادة أعداد النساء وبالذات في قطاعي الصحة والتعليم بنسبة نمو سنوي 8٪ حتى نهاية الخطة الخمسية الثالثة في

عام 2010. وفي بقية القطاعات 5٪. وندعو لسياسات تشجيعية للقطاع الخاص لاستيعاب اليد العاملة النسوية لامتصاص البطالة بين الفتيات والنساء.

- وفي مجال الصحة فإن سياسة القطاع الصحي أكدت على هدف تخفيض وفيات الأمهات لتصل إلى 183 لكل مئة ألف ولادة حية بنهاية فترة الخطة وتسعى لتوسيع و تحسين الخدمة الصحية للأمهات قبل وأثناء وبعد الولادة من خلال زيادة أعداد المراكز الصحية التي وصلت إلى 333 خاصاً بالأمومة والطفولة ناهيك عن 2075 مركزاً عاماً تقدم فيه إلى جانب خدمات الرعاية الصحية الأولية خدمات الأمومة والطفولة. وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة الأمهات نسبة الأمهات اللاتي يلدن في المنازل من 84.2٪ إلى 77.4٪ وفقاً للمسح الصحي لعام 2003م.كما ازدادت أعداد النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة حتى وصل إلى 27,7٪ في عام 2006م. كما ازدادت أعداد النساء اللاتي يلدن تحت إشراف كادر طبي مؤهل 35و7٪ .

- وفي مجال الرعاية الاجتماعية فقد صدر في الأسبوع الماضي قانون الرعاية الاجتماعية المعدل ليرفع سقف الدعم المالي للفقراء والتأكيد على زيادة استهداف النساء.

- وحول أوضاع المرأة الريفية فإن تحسناً ملموساً قد طرأ في إدماجها في برامج محو الأمية وزيادة التحاق الفتيات الريفيات إلى المدرسة والسعي نحو إبقائهن

في المدرسة حتى إكمال مرحلة التعليم الأساسي على أقل تقدير. وتبذل جهود لتحسين وصول الخدمات الصحية إلى المناطق الريفية بما في ذلك استخدام العيادات المتنقلة. وتدعم الحكومة برامج غذائية لتحسن تغذية النساء الريفيات وخاصة الحوامل والمرضعات حيث بلغ عدد المستفيدات حتى عام 2006 76.000 امرأة في 10 محافظات. وتقدم الجمعيات الزراعية الخدمات الفنية والاستشارية للمزارعات كما تقدم لهن القروض الميسرة من بنك التسليف الزراعي.

- لا توجد عوائق مؤسسية أمام المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون ولكن تظل العوائق اجتماعية وثقافية ومع انتشار التعليم وتأثير الإعلام فإن هذه الصعوبات تخف بصورة مستمرة ومنتظمة حتى تتلاشى نهائياً. وبهذا الصدد فإن زيادة عدد القاضيات والمحاميات والمستشارات القانونية ووكيلات النيابة والعاملات في سلك الشرطة وعموماً في المنظومة القانونية والعدلية يؤشر أن لا مجال يظل مغلقاً أمام المرأة في الحياة العامة.
- وفي الحياة الخاصة فإن أوضاع المرأة تتحسن بفعل نشر التعليم وتحسن مكانة المرأة داخل الأسرة وتطور مساهمتها في المشاركة في القرارات الأسرية. إلا أن هذا التحسن يظل نسبياً بالنظر إلى المقاومة التي تبديها الهيئة التشريعية في الموافقة على إقرار بعض النصوص القانونية في قانون الأحوال الشخصية وخاصة المادة المتعلقة بتثبيت الحد الأدنى لسن الزواج مع تواصل جهود اللجنة الوطنية للمرأة ومنظمات المجتمع المدني النسوية إلا أن هذه الجهود لم ترقى إلى مستوى الفعل الضاغط والمؤثر ولا تتناسب وحجم المشكلة التي

تخلف باستمرار ضحايا من فتيات صغيرات ، ناهيك عن تأثيرها على المجتمع برمته بما في ذلك تقويض الجهود التنموية للدولة.

- وتسعى اللجنة باستمرار للتعريف بالاتفاقية على نطاق واسع للخاصة والعامة سواء في وسائل الإتصال المباشرة أو غير المباشرة.

وفي الختام فإننا نود الإشارة في هذا المجال بكثير من الشكر والتقدير لجهود الهيئات والمنظمات الدولية المانحة لبلادنا والتي جميعها تعمل في إطار أهداف التنمية الألفية وتدعم أولويات التنمية في اليمن ، إلا أن إطاراً واضحاً من التنسيق وزيادة الدعم للمرأة لاشك سيساهم مساهمة فاعلة في تحسين أوضاع المرأة ونذكر بهذا الصدد ضرورة تحقيق هدف الألفية في مساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة .

نأمل أن نكون قد قدمنا صورة مؤجزة وواضحة عن وضع المرأة اليمنية والتحديات التي ما زالت تعيق تنفيذ الغايات والأهداف المنشودة لتحسين وضعها مع الاستمرار بصورة حثيثة لتذليل هذه التحديات والدعوة لبذل جهود أكبر في انجاز أهداف تنمية المرأة وتطويرها على كافة المستويات والأصعدة.